الشيخ مشعل الاحمد مهنئا الراشد

علي الراشد مرحبا بالمهنئين

المعيوف مباركا للراشد

«تصوير: صالح محمد»

خلال حفل استقبال أقيم على شرفه في ديوان الفضالة بمنطقة الفيحاء

الراشد: حكام الخليج هدفهم مصلحة الشعوب ونساند تحركاتهم نحو الاتحاد

■ نقف مع كل اتفاق يخدم القضايا المصيرية للشعوب على أن يناقش بشفافية وصراحة

سفاء الهاشم تبارك للراشد

صالح الفضالة يقدم التهاني

■ إسقاط الفوائد يعتمد على التكلفة والعدالة.. والقضية تحتاج إلى توافق السلطتين

كتب مصطفى كامل

اكد رئيس مجلس الامة علي الراشد ان مصير قضية اسقاط فوائد القروض يعتمد على حجم المقترحات المقدمة والتكلفة ومبدأ العدالة، مشيرا الى ان ذلك كله يحتاج الى دراسة من المختصين سواء في اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية او من الجانب الحكومي لكي تتبلور صيغة مشتركة قد يتم التعاون من خلالها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال الراشد خلال حفل استقبال اقيم على شرفه في ديوان الفضالة بمنطقة الفيحاء: نحن اليوم متواجدون بدعوة كريمة من عميد العائلة العم عبد الله خليفة الفضالة حيث اقام هذا الاستقبال، وهذا هو ديواننا جميعنا وليس غريب على عمنا عميد العائلة ان يفعل ذلك.

وطالب الراشد بعدم استباق الاحداث فيما يخص المقترحات الشعبية ومنها موضوع اسقاط الفوائد والذي مازال في اللجنة المالية، مضيفا: وحسب علمي ان اللجنة المالية سوف تقدم طلبا محددا بفترة الشهرين لدراسة جميع هذه المقترحات واعطاء الحكومة فرصة للرد عليها

■ متفائل بمستقبل التعاون بين المجلس والحكومة لتحقيق الإنجازات للكويت وأهلها

حديث ودي بين الشيخ مشعل الأحمد والفضالة

والوصول الى فكرة متفق عليها للخروج من هذا الطرح الذي دائما نسمع به في كل مجلس.

وعلى صعيد قراءة للتوافق بين الحكومة والمجلس قال الراشد انا متفائل جدا وأرى ان هناك تعاون جيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مراحله الاولى ولكن يجب الا نكون متفائلين جدا او متشائمين نحن نطمح الى هذا التعاون بما يحقق الانجاز للكويت حيث لا تستطيع سلطة ان تنفرد بحالها بالقرار او الانجاز لانه دون تعاون بينهما حسبما نصت عليه المادة 50 من الدستور لن يكون هناك انجاز لذلك المرحلة تتطلب التعاون حتى يتحقق الانجاز لهذا الشعب الذي حملنا هذه المسؤولية.

وعن المسيرات قال الراشد اذا كانت وفق القانون ومرخص لها تعتبر تعبيرا عن الرأي مكفول للجميع ولكن يجب ان تكون تحت رقابة وشروط القانون ونتمنى من الجميع الالتزام بالقانون ونود انه سبق وان طلب منظمو المسيرات اكثر من ترخيص وحصلوا عليه مشيرا الى ان هذه هي الديمقراطية التي اعتاد عليها الشعب الكويتي.

جانب من الحضور

■ المسيرات يجب أن تكون تحت رقابة وشروط القانون ونتمنى من الجميع الالتزام

وحول الجلسة الخاصة لمناقشة الاسئلات الأمني قال الراشد اليوم «امن» التقيت مجموعة من الاعضاء وطرحوا هذا الامر مؤكدا انه بانتظار رفع طلب عقد الجلسة الخاصة موقع من عشرة اعضاء لاستبيان ما اذا كانوا يرغبون في عقد جلسة خاصة او مجرد المناقشة لهذه القضية على هامش جلسة عادية كتحديد ساعة او ساعتين فيها اعتقد ان الطلب سيرفع غدا «اليوم» حتى يتخذ فيه الاجراء المناسب طبقا للائحة.

وعلي صعيد انعقاد القمة الخليجية في المنامة لمناقشة التحول من مجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد الخليجي اوضح الراشد ان اهل دول مجلس التعاون جميعا لا شك في انه يجمعهم مصير مشترك، مبينا ان كل اتفاق يصب في مصلحة الشعوب الخليجية فان الكويت معه وتسانده واضاف لنرى الى اين سوف يصل.

وقال إن الامر بين اهل الخليج اصبح اكثر سهولة حاليا بالتنسيقة للتنقل حيث اعتمد بواسطة البطاقة المدنية وهو يعد انجازا، متمنيا ان يتبعه انجاز اخر على مستوى التفاهم بين دول مجلس التعاون حول القضايا المصيرية التي تتعلق بوضع المنطقة في الدرجة الاولى وان يكون هناك شفافية وصراحة.

وتابع نامل ان يصب هذا التحول للاتحاد في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ولقتنا كبيرة بحكام دول مجلس التعاون مؤكدا انه على قناعة تامة بانهم يريدون ويسعون لمصلحة شعوبهم ومن ثم سوف تكون جل اهتماماتهم الشعوب الخليجية

وقال الراشد نحن ننتظر القرارات التي سوف تكون مهمة ومفيدة جدا لهذه المرحلة والتي سوف تتمخض عن القمة الخليجية.

خلال لقائه بناخبات «الثالثة» في مقره بالعديلية بعنوان «معا لنبني الكويت»

الصانع: وجود قضاء مجلس الدولة ضرورة لعمل النيابة والمحكمة الإدارية والفتوى والتشريع

■ الجهاز سيكون معبراً للإحالة إلى المحاكمات للقضاء على الفساد الإداري المتفشي في الدولة

■ سنعمل على رقابة الحكومة في كل تحركاتها وفتح ملفات الفساد ولن نكون بصّامين

الصانع متحدثا خلال لقائه ناخبات «الثالثة»

كتب مصطفى كامل

اكد مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية النائب يعقوب الصانع اهمية وجود قضاء مجلس الدولة لتعمل من خلاله النيابة والمحكمة الادارية والفتوى والتشريع.

وقال الصانع خلال لقائه بناخبات الدائرة الثالثة في مقره الانتخابي بمنطقة العديلية مساء الاول من اول أمس تحت عنوان «معا لنبني الكويت»، ان لديه قانونا متكاملا بهذا الشأن خصوصا مقترحه الذي تنضم بموجبه إدارة الفتوى والتشريع الى جهاز قضاء مجلس الدولة كباقي دول العالم المتحضر وكما هو معمول به في مصر، ليكون معبرا للاحالة الى النيابة والمحاكمات من الجهات المعنية للقضاء على الفساد الاداري المتفشي في قطاعات الدولة.

ولفت الصانع الى ان مجلس الامة في فترة وجيزة قام بتقديم العديد من الاقتراحات، مضيفا بانني كان لي شرف تنفيذ الوعد الذي وعدت به بالتقدم الى مجلس الامة بطلب احالة مرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد الى المحكمة الدستورية للتفسير حالة الضرورة غير ان المجلس قام بالتصويت برفض المقترح.

وجدد الصانع تعهده بمتابعة ما ادلى به النائب والوزير السابق شعيب المويزري حول الفساد المالي بمبلغ مليار دولار في حواره مع احدى الفضائيات برا بالقسم امام الله وسمو الامير حتى لا يحاول احد تشبيهنا بالبصامة ومؤيدي الحكومة، متابعا بقوله «نحن لا نقول كلاما ثم نتوجه ليلا الى مكاتب الوزراء فنحن والحمد لله لم نذهب لاي وزير، وقد تقدمت بطلب عقد جلسة عامة للنقاش حول القضية ولم نتقدم باسئلة برلمانية حتى لا يكون مصيرها الادراج.

وحول مشاركته في تقديم اقتراحات بقوانين قال الصانع انني كان لي الشرف في التقدم مع عدد من الزملاء النواب في التقدم باقتراح بقانون انشاء الهيئة العامة لحقوق الانسان وانشاء المؤسسة الكويتية للاعلام نتيجة غياب دور الاعلام الحكومي وتفوق القنوات الخاصة عليه بامكانيات بسيطة، نتيجة لما تضمه وزارة الاعلام من اعداد كبيرة من الموظفين لا يقومون بمهام وظائفهم ومتغيبون باستمرار عن اعمالهم بل ويخالفون القانون ويعملون بذات الوقت في فضائيات خاصة.

وعن رأيه في جريمة الافنيوز التي راح ضحيتها الطبيب اللبناني جابر سمير اعرب عن صدمته بمشهد الجريمة وبشاعتها وقال ان مرتكبيها ذمرة لا يمكن وصفهم بالبشر بعد ان قاموا بارتكاب جريمتهم الشنيعة نتيجة لخلاف تافه إلا انهم اصروا على الاستمرار في تدبير جريمتهم النكراء بشراء اسلحة للانتقام من المغدور.

واكد اننا لا نلوم رجال الامن لأنه لابد من وضع تدابير اكثر لمواجهة الجرائم لأن المشكلة الحقيقية في تحقيق هيبة القانون الذي كسر في اكثر من موقف ومنها ان يقوم صبية بالركوب فوق دورية الشرطة على مرأى ومسمع من قائدها، وان يتم الافراج عن راعي الجيب الذي قام بدهس عسكري الداخلية في مظاهرات المقاطعين للانتخابات، مبينا ان جريمة الدهس لو وقعت في منطقة سكنية لتسببت في فتنة كبرى في البلد.

وكشف الصانع النقاب عن ان هناك محاولات من بعض النواب حاولوا التوسط لاخراج الشخص المتسبب في جريمة مخفر بل ومحاولة الادعاء بانه غير مسؤول عن افعاله، وان كان ذلك صحيحا فتلك كارثة كبرى، مبينا ان نواب المجلس المبطل سعوا للتعديل قانون الحبس الاحتياطي ليس لمزيد من الحريات كما ادعى في السابق وانما كان استباقا للاحداث الاخيرة التي شهدتها الكويت ليتمكنوا من خرق القانون دون ان يستشيروا لا المجلس الاعلى للقضاء او نقابة المحامين الكويتية.

جانب من الحضور

«تصوير: محمود عبيد»

■ جريمة «الأفنيوز» صادمة ومرتكبوها زمرة لا يمكن وصفهم بالبشر بعد قيامهم بها نتيجة لخلاف تافه

■ وضع ذوي الاحتياجات الخاصة على رأس أولوياتنا ونرحب بأي مقترح يخدم أهل الكويت

وفيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة شدد الصانع على عدم مناسبة العمارة متعددة الطوابق المخصصة لهيئة المعاقين كما ان ذوي الاعاقة وضعهم اشبه باختلاط الحابل بالنابل بعد ان ثبت ان هناك عدد كبير من المعاقين وهم ليسوا بمعاقين طمعا في الحصول على المخصصات المالية الخاصة بالمعاقين.

واعرب الصانع عن نيته تناول العديد من القضايا الخدماتية في الكويت سواء في الصحة او التعليم او الاسكان محاولة وضع اقتراحات لحلها، مرحبا باية اقتراحات يطرحها المواطنون لعلاج مشكلاتهم التي يعانون منها ورفعها لمجلس الامة او للوزراء المختصين من خلال اللقاءات الدورية مع ناخبي الدائرة الثالثة.